

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٣١**

الخميس، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد كيمورا

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية لبعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

09-35196 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية لبعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا (من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها السفراء الأربعة الذين ترأسوا بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: سعادة السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وسعادة السيد روهاكانا روغوندا، الممثل الدائم لأوغندا، اللذان ترأسا البعثة إلى إثيوبيا في سياق الاتحاد الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى فيما يتعلق برواندا، وسعادة السيد جان - موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا، الذي ترأس البعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، التي ترأست البعثة إلى ليبريا.

وأود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة.

أعطي الكلمة الآن للسيد روهاكانا روغوندا، بصفته الرئيس المشارك للبعثة إلى إثيوبيا في سياق الاتحاد الأفريقي.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أقدم تقريرا عن رحلة بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا التي شملت الاجتماعات المعقودة في مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وكان من دواعي سروري أن أشارك في رئاسة ذلك الجزء مع زميلي، السفير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة.

وتندرج زيارة أعضاء مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في إطار التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. واستعرض الاجتماع، وهو الثالث بين الهيئتين، الحالة في السودان والصومال، وتصاعد تغيير الحكومات على نحو غير دستوري، وتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وشارك في ترؤس الاجتماع الممثل الدائم لبوروندي لدى الاتحاد الأفريقي، وهو أيضا رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وزميلي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة؛ وأنا.

وفيما يتعلق بالحالة في السودان، لاحظ الاجتماع أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، باعتبارها بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تشكل تجسيداً عملياً لالتزام المنظمتين بالعمل معاً على نحو وثيق. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في السودان. ولوحِظ أن السودان يدخل الآن مرحلة حاسمة، مع الانتخابات المزمع إجراؤها عام ٢٠١٠ والاستفتاء عام ٢٠١١. وعليه، ينبغي تشجيع الأطراف السودانية بقوة على تجاوز أي عوائق أمام التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل.

وفيما يتعلق بالصومال، لاحظ الاجتماع أنه، بينما أُحرِزَ بعض التقدم على الجبهة السياسية، لا تزال الحالة الأمنية متردية. وأكد الاجتماع من جديد أن اتفاق جيبوتي يمثل الأساس الذي تقوم عليه تسوية الصراع في الصومال مشددا على أهمية المؤسسات التمثيلية العريضة القاعدة التي أنشئت من خلال عملية سياسية شملت الجميع في نهاية

المطـاف. وأثـنى الاجتمـاع علـى بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال لإسـهامها في تحقيـق الـسلام والأمـن في الـصومال، كمـا شـدد علـى ضـرورة تعزيـز البعثـة وتطـوير قـوات الأمـن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية على نحو فعال.

أما بالنسبة لمسألة تغيير الحكومـات في أفريقيـا بـشكل غـير دسـتوري، فقـد رحـب الاجتمـاع باعتمـاد مجلـس الأمـن لبيـان رئاسـي (S/PRST/2009//11) في ٥ أيـار/مـايو ٢٠٠٩. وأعرب البيان عـن القلـق إزاء عـودة تغيير الحكومـات بـشكل غير دستوري في قلـة مـن البلـدان الأفريقيـة، ورحـب بالتـدابير الوقائية التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والمنظمـات دون الإقليميـة ضد تغيير الحكومات بشكل غير دستوري.

وفي مـا يتعلـق بتمويـل عمليـات حفـظ الـسلام في أفريقيا، أكـد أعـضاء المجلس علـى الأهميـة الـتي يعلقهـا المجلس على دعـم تنميـة القـدرات الأفريقيـة في مجـال حفـظ الـسلام، كمـا يتجلـى في برنـامج الـدعم الجـاري إعـداده لبعثـة الاتحـاد الأفريقــي في الــصومال. وتتطلــع كــلا الهيئــتين إلى التقريــر الــذي ســيقدمه الأمــين العــام في أيلــول/ســبتمبر ٢٠٠٩ وفقا للبيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2009/3) الـصادر في ١٨ آذار/مــارس ٢٠٠٩ وإلى إســهام الاتحــاد الأفريقــي في هذا التقرير.

وأثناء وجـود أعـضاء المجلس في أديـس أبابـا اجتمعـوا أيـضا مـع الـسيد بينـغ، رئـيس الاتحـاد الأفريقـي، ومـع الـسفير لعمامرة، مفوض السلام والأمن. واجتمع أعضاء المجلس أيضا مع دولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا، وناقـشوا حالـة الـسلام والأمـن في المنطقـة. إضـافة إلى ذلـك، اجتمـع أعـضاء مجلـس الأمـن أيـضا مـع الـرئيس الـسابق أولوسـيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العـام إلى منطقـة البحـيرات الكبرى، في مـا يتعلـق بالحالـة في الجـزء الـشرقي مـن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ومنطقـة البحـيرات الكـبرى. وأعتقـد أن زميلي الممثل الدائم لفرنسا، الذي تـرأس البعثـة خـلال مرحلـة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لديه ما يقوله في هذا الشأن.

والاســتنتاجات الــتي يمكــن استخلاصــها مــن زيــارة الاتحـاد الأفريقـي هـي أن الاجتماعـات بـين الهيئـتين مفيـدة في تعزيـز التعـاون، وخاصـة في منـع الـصراعات وحلـها، وحفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام، بمـا في ذلـك تعزيـز حقـوق الإنـسان، والديمقراطيـة وسـيادة القـانون والنظـام الدسـتوري في أفريقيـا. وبغية تيسير تعاون أوثق وتحقيق الشراكة المنشودة، يجب على الهيئـتين العمـل معـا عـن كثـب للاتفـاق علـى أفـضل الوسـائل لتنظـيم مـشاوراتهما في المـستقبل، بمـا في ذلـك اجتماعهمـا التشاوري التالي، المقرر عقده في نيويـورك في عـام ٢٠١٠ في موعد يتفق عليه.

الــرئيس (تكلــم بالروســية): أعطــي الكلمــة الآن لـسعادة الـسير جـون سـاورز بـصفته الـرئيس المـشارك للبعثـة إلى منطقـة الـبحيرات الكـبرى، في مـا يتعلـق بزيـارة المجلـس إلى رواندا.

الــسير جــون ســاورز (المملكــة المتحــدة) (تكلــم بالإنكليزية): قدم الـسفير روغونـدا سـردا جيـدا لمناقـشاتنا مـع الاتحاد الأفريقي. وبصفتي الرئيس المشارك لتلـك المرحلـة، أود أن أضيف أمرين.

أولا، جوهر مناقـشاتنا مـع الاتحـاد الأفريقـي، وبـصفة خاصة بشأن الحالـة في الـسودان والحالـة في الـصومال، أوضـح عمق العلاقة بين الأمم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي والأسـلوب الـذي تـزداد بـه موضـوعية. نحـن نـرى الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي يعمـلان معـا لمواجهـة الأزمـات في دارفـور، حيـث توجد لنا أول عملية حفظ سلام مـشتركة بـين الأمـم المتحـدة والاتحاد الأفريقي – ولها مشاكلها التي نعرفها، لكنـها توضـح أن الأمــم المتحــدة والاتحــاد الأفريقــي يعمــلان معــا – وفي الصومال، حيث تقوم الأمم المتحدة بتمويل الـدعم اللوجـستي

لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. تلك هي بعض المسائل الأكثر إلحاحا في جدول أعمال المجلس. وكما قال السفير روغوندا، من المهم أن نفكر في طبيعة مشاوراتنا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كي نحقق نحن وشركاء الاتحاد الأفريقي أقصى استفادة منها وأن نتمكن من تحقيق أفضل وأنجع استفادة من عملياتنا وسياستنا المشتركة وعملنا معا.

سافرنا إلى رواندا عقب اجتماعاتنا في إثيوبيا. وإضافة إلى زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سيقدم السفير ريبير تقريرا عنها، أعتقد أن هذه كانت الزيارة العاشرة لمجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. وذلك يعكس مستوى الاهتمام الذي يوليه المجلس لحسم المشاكل القائمة في تلك المنطقة. وكان من المهم،كما هو الحال دائما، أن نرى بأنفسنا الأوضاع التي نتعامل معها.

كانت هناك بالطبع تغييرات كبيرة منذ زيارة المجلس للمنطقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكان هناك هدوء نسبي في ذلك الوقت، قبل عام مضى. لكن ذلك حل محله، في أوائل الخريف، أزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت حتى نهاية العام. وكان القرار الذي اتخذته في أوائل عام ٢٠٠٩ حكومتا رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لمشكلتهما المشتركة المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ووجود مجموعات مسلحة أخرى في المنطقة، هو الذي ساعد في إعادة تشكيل الأفق السياسي. لقد وفرت لنا زيارتنا فرصة لتشجيع كلا الحكومتين على مواصلة تعزيز تعاونهما، إضافة إلى رؤية آثار تلك الدينامية الإقليمية المحسنة على أرض الواقع.

لقد تأثرنا جميعا بزيارتنا لمتحف كيغالي للإبادة الجماعية، التي أعطتنا تصورا عن استمرار وطأة أحداث ١٩٩٤ المروعة وأثرها على أحداث اليوم. وقمنا أيضا بزيارة قصيرة لكنها مشجعة إلى مخيم موتوبو لإعادة التأهيل، حيث التقينا مع عدة مئات من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين، الذين عاد كثيرون منهم إلى رواندا نتيجة للعمليات المشتركة بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأعطى المقاتلون السابقون انطباعا بالشعور بالارتياح لعودتهم إلى الوطن في رواندا. وأكدت رواياتهم عن التضليل الإعلامي الذي يحدث في الأحراج الكونغولية ومفاجأتهم السارة للمعاملة الإيجابية التي يلقونها، على الحاجة إلى التركيز من جديد على جهودنا الرامية إلى تسريح ونزع سلاح المجموعات المتمردة.

وكان أبرز ما في زيارتنا إلى رواندا هو المناقشة الصريحة ومتعددة الجوانب مع الرئيس كاغامي. وأبدى المجلس دعمه القوي للتقريب بين حكومته وحكومة الرئيس كابيلا. وشجعنا أيضا الرئيس كاغامي على زيادة تعميق العلاقة، كما فعلنا أيضا لاحقا مع الرئيس كابيلا.

لقد تشجع الرئيس كاغامي بالتقدم المحرز في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر الستة الماضية، وأعرب عن أمله أن يستمر التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرى الرئيس كاغامي، أن العمليات المشتركة التي قاما بها كان لها تأثير على الأسباب الجذرية للمشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيد مواصلة الأطراف الإقليمية والمجتمع الدولي لذلك، رغم أنه لم يكن واثقا كل الثقة أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتمكن من الاضطلاع بدور شراكة مع القوات المسلحة لذلك البلد بالشكل الذي اضطلعت به مع القوات الرواندية.

ورغم ذلك، خرجنا متفائلين بأن التقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يمكن أن يستديم. ونحتاج الآن لكفالة تحقيق الإمكانات

التحويلية للتعاون الحقيقي والتأكد من أنه يمكنها توفير عوائد السلام للمدنيين في أنحاء المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان - موريس ريبير بصفته الرئيس المشارك لبعثة منطقة البحيرات الكبرى، في ما يتعلق بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمانة العامة، وفريق مجلس الأمن، والسيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام، ونوابه وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل عام، فضلا عن فريق الرئيس أوباسانجو، على تنظيم مرحلة منطقة البحيرات الكبرى من زيارتنا. ونظرا لأن التقرير الذي سيوزعه المجلس سيشمل سردا تفصيليا لكل زياراتنا واجتماعاتنا، فسأقتصر على ملاحظات قليلة. وبالإضافة إلى محادثاتنا في رواندا، التي أشار إليها آنفا الممثل الدائم للمملكة المتحدة، اجتمع وفد المجلس مع السيد أوباسانجو في أديس أبابا. وقد سبقت الإشارة أيضا إلى ذلك.

وفي غوما، استمعنا إلى إحاطات إعلامية عن إعادة تنظيم القوات، قدمها قادة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضباط القوات المسلحة التابعين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقادة الشرطة الوطنية الكونغولية، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. كما اجتمعنا بحاكم كيفو الشمالية، وزرنا مستشفى ''هيل أفريقيا''، المتخصص في معالجة ضحايا العنف الجنسي، قبل أن نتوجه إلى معسكر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكيوانجا.

وفي كينشاسا، استقبل الرئيس كابيلا، ورئيس الوزراء الكونغولي، يصاحبه كبار قادة حكومته، ورئيسي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية وفد المجلس. كما قابلنا أعضاء المجتمع المدني الكونغولي. وقام الممثل الخاص للأمين العام وجميع ممثلي وكالات الأمم المتحدة بتقديم إحاطات إعلامية عن خطة عملهم الاستراتيجية لأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأعوام القليلة القادمة، وعن الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

وقد استقى أعضاء الوفد، من كل هذه المحادثات، الدروس الأساسية التالية المتعلقة بالحالة في الميدان.

أولا، طرأ تحسن كبير على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما بفضل التقارب بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما لوحظ بالفعل. وقد أعرب الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي بوضوح عن مقصدهما مواصلة السير على ذلك الدرب. وينبغي، في جملة أمور، إعادة تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى للتمكين من إطلاق المشاريع الاقتصادية الإقليمية. وقد شجع مجلس الأمن ذلك المقصد. وسيتابع الرئيس أوباسانجو مهمة مساعيه الحميدة بين العواصم الإقليمية. وعلاوة على ذلك، أُتيحت الفرصة لبعثة مجلس الأمن لكي تعرب عن دعمها الإجماعي للمبادرات التي اتخذها بالفعل والعمل الممتاز الذي اضطلع به لتعزيز الوفاق بين الأطراف المختلفة.

ثانيا، مما هو أكثر مدعاة للأسف أن العنف الجنسي لا يزال منتشرا على نطاق واسع. وقد تمكّنّا من مشاهدة ما يسببه ذلك العنف من آلام أثناء زيارتنا للضحايا من الإناث في مستشفى ''هيل أفريقيا''. وقد اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل بعض التدابير، بما في ذلك سن قانون بشأن العنف الجنسي، وإنشاء وكالة لمكافحة جميع أشكال العنف، وتكوين صناديق لمساعدة النساء وتعزيز حماية الأطفال. وقد شرعت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل في شن حربها على الإفلات من العقاب،

في جملة أمور، من خلال إشراك المحكمة الجنائية الدولية، وقد أكدنا من جديد على وجوب الاستمرار في إيلاء الأولوية لتلك المسألة.

وكذلك يتعين على الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الكف عن ممارسة جميع أشكال الإيذاء بحق المدنيين، ولا سيما العنف الجنسي ضد المرأة. ويجب إلقاء القبض على المذنبين بارتكاب أعمال العنف أو تجنيد الأطفال. وقد نقلنا بكل وضوح تلك الرسالة إلى كل السلطات التي اجتمعنا بها على جميع المستويات. وعلى وجه الخصوص، يجب إلقاء القبض على الضباط من ذوي الرتب العالية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء كانوا أعضاء لفترة طويلة أو أدمجوا حديثا من جماعات المتمردين، وتقديمهم للمحاكمة وسجنهم إن كانوا من الفاعلين. وفي نهاية المطاف يجب اعتماد القانون الجديد المتعلق بالشرطة، الذي ظل قيد البحث لمدة سنتين.

وبعد مناقشة الأمر فيما بيننا، قدمت إلى السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنيابة عن مجلس الأمن، قائمة أولية بأسماء خمسة من قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين أدينوا بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد عدد من النساء يعالجن حاليا في مستشفى ''هيل أفريقيا''. وطلبنا إلى الرئيس ورئيس الوزراء، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلقاء القبض على هؤلاء الضباط الخمسة وتقديمهم للمحاكمة العلنية من أجل إعادة الثقة للسكان المدنيين.

وهناك عنصر آخر ألا وهو إصلاح قطاع الأمن، الذي يحظى بأهمية كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في العديد من البلدان الخارجة من الصراعات. ومن أجل تحقيق السلام، أُدمجت تدريجيا مختلف الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن من الصعب جدا السيطرة عليها. فالجنود يتقاضون رواتب هزيلة، إذا ما دُفعت لهم تلك الرواتب على الإطلاق، ويعانون من سوء المأوى وسوء التغذية ومن ضعف التجهيز والتدريب. غير أن جميع الضباط الذين قابلناهم وكذلك أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكدوا لنا أنه عندما يعامل الجنود الكونغوليون معاملة حسنة وتتم قيادتهم بشكل فعال، فإنهم يقاتلون بكفاءة عالية ويضطلعون بمهامهم على الوجه الأكمل بينما يحترمون المعايير الأخلاقية الأساسية. ولذلك يجب أن نضمن دفع رواتبهم بانتظام.

كما يجب أن توضع آلية لمنع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للحقوق من البقاء في القوات المسلحة، عملا بأحكام القرار ذي الصلة. ويجب أن يُنسّق المجتمع الدولي مساعداته المقدمة إلى السلطات الكونغولية لدى اضطلاعها بعملية تدريب واسعة النطاق في الجيش، وفي الإصلاح المتعمق للشرطة والنظام القضائي. كما أصرّ المجلس على ضرورة زيادة ترسيخ الديمقراطية الكونغولية، ولا سيما من خلال تنظيم الانتخابات المحلية. إننا نعلم أنه لا تزال هناك صعوبات معينة، ولا سيما فيما يتعلق بتخصيص الدوائر الانتخابية، ولكن ينبغي إجراء الانتخابات قبل العام القادم.

ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكّل كيانا لا غنى عنه في الميدان. وقد أصرّ الرئيس كابيلا وأعضاء حكومته على ضرورة إرسال التعزيزات المأذون بها بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) على وجه السرعة من أجل دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ عمليتي كيميا الثانية وروديا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. واستنادا إلى ما أبلغنا به

الممثل الخاص للأمين العام، ينبغي نشر الـ ٣٠٠٠ جندي المصرح بوزعهم في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وقد تم بالفعل تعيين مصر والأردن بوصفهما البلدين المساهمين بهذه القوات.

لقد قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ خطوات جادة لتنفيذ القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وزيارتنا إلى كيوانجا على وجه الخصوص، حيث المذابح التي وقعت هناك، مكنتنا من الإحاطة علما بالتدابير التي اتخذت لحماية المدنيين بشكل أفضل. واجتمعنا مع فريق مشترك للحماية، وقدم لنا الضابط المسؤول عن الوحدة المحلية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إعلامية عن الآليات الجديدة للرد السريع التي تشمل السكان المحليين، بما يضمن قدرة القوات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التدخل في أقل من ١٠ دقائق من سماع إشارة الإنذار. وبالطبع، يقتصر ذلك حاليا على منطقة صغيرة جدا.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حساسة للغاية. فقد تشكّل في بعض الأحيان حماية المدنيين ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حربها ضد الجماعات المسلحة – التي لا تزال لسوء الحظ تستهدف المدنيين – نوعا من التدابير المضادة. وقد أعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة عمل استراتيجية، تحدد الآفاق والظروف المؤدية إلى الإنهاء التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأجل المتوسط. وقد طلب الرئيس كابيلا ذلك علنا. وبمجرد انتهاء الانتخابات المحلية، في حالة استمرار استقرار الأوضاع، يمكننا أن نشرع في النظر في الإنهاء التدريجي للبعثة.

في الختام، لاحظنا بوجه عام أنه، طيلة الأشهر القليلة الماضية، استمر الوضع في التحرك صوب الاتجاه الصحيح. ويتعين على مجلس الأمن أن يبقي على تعبئته الكاملة لدعم تلك التطورات. إن تنفيذ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لخطة عملها الاستراتيجية وتطور عملية كيميا الثانية يتطلبان اهتمامنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزان رايس، بصفتها رئيسة البعثة الموفدة إلى ليبريا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد شرفني حقا أن أقود هذه المرحلة من الرحلة التي انطلقت إلى ليبريا. أود أن أبدأ بياني بالإعراب علانية عن امتناننا للسيدة إلين لوج، الممثلة الخاصة للأمين العام، وإعجابنا بها والتي على الرغم من مواجهة أحوال غير مواتية للغاية – بما فيها إلغاء برنامجنا بأكمله في آخر لحظة بسبب العواصف الرعدية – كانت لديها الخطة باء التي وُضعت بإتقان شديد التي مكّنت بعثة المجلس، بالرغم من ذلك، من القيام بزيارة ناجحة إلى ليبريا.

لقد كان الغرض من زيارتنا المساعدة على إعادة تأكيد دعم المجلس لحكومة ليبريا وشعبها، والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من أجل تعزيز السلام والأمن. وقد سعينا أيضا لتقييم قدرة قطاع الأمن الوطني في ليبريا وزيادة التعرف على الجهود المبذولة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

واجتمعنا ليلة وصولنا بالفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، وهو فريق مكوّن من سفراء وممثلين عن المنظمات الدولية لديهم سلطة دعم اتفاق السلام الشامل في ليبريا. وحذر الفريق من استمرار هشاشة السلام والأمن في ليبريا، ويعود ذلك أساسا إلى ضعف المؤسسات الأمنية الوطنية في البلد ونظامي عدالة

وسجون غير ملائمين، وأتيحت لنا الفرصة في اليوم التالي للوقوف على كل ذلك بأنفسنا.

في اليوم التالي الموافق ٢٠ أيار/مايو، التقينا للمرة الأولى بمجموعة من النساء جديرة بأن تكون قدوة: وهي وحدة الشرطة الهندية المشكّلة التي تتكون كلها من الإناث الراقصات الجميلات والفنانات اللواتي يخضعن في الوقت نفسه لتدريب الساموراي العسكري وبوسعهن كسر الطوب المحترق بأيديهن بدون واقٍ. لقد كان ذلك رائعا للغاية. وهذه الوحدة المؤلفة كلها من الإناث تقوم بحماية المنشآت الرئيسية في مونروفيا وتجري دوريات مشتركة وتقدم الإرشادات للشرطة الوطنية الليبرية التي لا تحمل سلاحا. وقد علمنا أن الحضور الكبير لوحدة الشرطة الهندية المشكّلة هذه ساعد في حفز المزيد من النساء الليبريات على التقدم بطلبات للانخراط في وظائف إنفاذ القانون. وخلاصة القول، نثني على تلك الوحدة الفريدة من نوعها. ونأمل أن تكون مصدر إلهام للآخرين كما كانت بالنسبة لنا.

بعد ذلك زرنا سجن مونروفيا المركزي، وأعتقد أنه من المنصف أن نقول إننا شعرنا بالصدمة والقلق إزاء حالة جناح السجناء الذكور الأكبر سنا حيث كان مكتظا جدا ومرافقه الصحية محدودة ونزلائه عددهم كبير جدا وينحصرون في مساحات ضيقة ولا يتوفر عدد كافٍ من شرطة الإصلاح. وقد أبلغنا العديد من السجناء عن فترة احتجازهم قبل المحاكمة التي هي أطول من اللازم. ووفقا لوزير العدل في ليبريا يفر السجناء دائما من السجن. وبالفعل، قبل أيام قليلة من وصولنا، وقع حادث فرار آخر من ذلك السجن، حيث فرّ أكثر من ١٠٠ سجين.

وبعد ذلك، زرنا مركزا لتدريب المقاتلين السابقين وهو جزء من برنامج لإعادة الإدماج تدعمه الأمم المتحدة. وقد استفاد من هذا البرنامج حوالي ٣٧٥ من المقاتلين السابقين معظمهم من النساء. ويشمل البرنامج التدريب المهني وفصول محو أمية للكبار والتدريب على قيم العمل والإلمام باستخدام الحاسوب والتعليم الصحي والتثقيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية.

وسنحت الفرصة لبعثة مجلس الأمن أيضا للقاء ممثلين عن مجتمع الأعمال الدولي في ليبريا. وذكر هؤلاء الأفراد أن وجودا قويا وثابتا للأمم المتحدة ساعد في التأثير على قراراهم بالاستثمار في ليبريا. وقد حذرناهم من مغبة الاعتماد كثيرا على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، حيث من الواضح أنها في نهاية الأمر، ستُسحب من البلد. ولكن كان من المثير للاهتمام رؤية ممثلي مجتمع الأعمال ينخرطون في قطاع تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكذلك في القطاعات التقليدية مثل المطاط والتعدين.

التقينا مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبطبيعة الحال، قدم لنا كبار قادتها من العسكريين والشرطة تقييما واقعيا للحالة الأمنية في ليبريا. ووصفوا الوضع الشامل بأنه هادئ ولكنه مشوب بالترقب. وأفادوا بأن المظاهرات غالبا ما تتحول إلى مظاهرات عنيفة. وأن الجريمة وأنشطة العصابات وعمليات السطو المسلح والعنف الجنسي ما زالت متفشية. أما الاغتصاب، كما سمعنا مرارا وتكرارا، فإنه يشكل تحديا كبيرا للغاية، حيث أن معظم الضحايا تقل أعمارهم عن ١٤ عاما وبعضهم تقل أعمارهم عن سنتين. ولاحظت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا العديد من الأحداث التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في المستقبل - بما في ذلك التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة المتوقع إصداره في شهر حزيران/يونيه، ومحاكمة الرئيس السابق تشارلز تايلور والانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في عام ٢٠١١ - والتي يمكن أن تفجر التوترات ويحتمل أن يستغلها المخربون. كما أبلغونا بأن أكثر من ١٤٠٠٠ من الجنود

وأفراد الشرطة السابقين في ليبريا لم يجدوا سبل عيش بديلة منذ نهاية الحرب.

وفي أكاديمية تدريب الشرطة، حضرنا تمارين على إنقاذ رهائن وإنفاذ القانون نفذها مجندو الشرطة من وحدة الاستجابة للطوارئ. والهدف من إنشاء وحدة الاستجابة للطوارئ أن تكون قوة مسلحة متنقلة – قوة خاصة داخل الشرطة – للرد على الحوادث الأمنية الداخلية التي تقع على نطاق واسع. ولكن لم يُدرب ويخضع للفحص إلا ٢٠٠ ضابط من الضباط الـ ٥٠٠ المزمع إلحاقهم بهذه الوحدة. وذكر أيضا القادة العسكريون التابعون للأمم المتحدة بأن أفراد القوات المسلحة الليبرية المؤلفة من ٢ ٠٠٠ فرد دربتهم الولايات المتحدة، يحرزون تقدما ولكن لا يتوقع أن يعملوا بكامل طاقتهم قبل عام ٢٠١٢.

وأخيرا، وفي نهاية اليوم اجتمعنا مع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبريا أو على الأقل مع ثلاثة ممثلين للجنة أوضحوا بأنهم حددوا هوية ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ من مرتكبي الجرائم المزعومة خلال النزاع. وقد أخذوا إفادات حوالي ٢٠ ٠٠٠ شاهد، وكانوا يخططون لعقد مؤتمر وطني للمصالحة. إلا أنهم حذروا من احتمال وقوع أعمال عنف عند إصدار تقريرهم، ولكنهم أكدوا أنه على الرغم من خطورة وقوع أعمال عنف، سينشرون استنتاجاتهم وتوصياتهم بصراحة. كما عارضوا تخفيف الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الأفراد الواردة أسماؤهم في إطار نظام الجزاءات المفروضة على ليبريا، مؤكدين أنه أتيحت الفرصة لهؤلاء الأفراد وشُجعوا على المثول أمام اللجنة لتشاطر خبراتهم ولكنهم رفضوا ذلك، وأن الإبقاء على تلك الجزاءات جزء هام من الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وبطبيعة الحال، كان أبرز حدث في زيارتنا هو اجتماعنا مع الرئيسة إلين جونسون سيرليف وأعضاء وزارتها. وذكرت الرئيسة أنه في السنوات الست الماضية أحرز تقدم مستمر نحو تحقيق الانتعاش الوطني وتوطيد دعائم السلام، ولكن الحالة الأمنية في البلد ما زالت هشة والتحديات التي تواجهها كبيرة. وحددت الرئيسة العناصر الأربعة لاستراتيجية الحد من الفقر في ليبريا: وهي السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والحكم وسيادة القانون والبنية التحتية والخدمات الأساسية. وناقش وزراء حكومتها الحالة الأمنية الهشة والجهود التي يبذلونها من أجل تشكيل قوات أمن وطنية لديها مقومات الحياة وإقامة حكم القانون. وأخيرا، حددت الرئيسة أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من العنف الجنسي ضد المرأة وأشارت إلى الإمكانات الاقتصادية للبلد في قطاعات الموارد المعدنية والزراعة والغابات.

وفي الختام، نرى أن مجلس الأمن إذ حث حكومة ليبريا على مضاعفة جهودها لتحمل كامل المسؤوليات الأمنية، يتعين على المجلس قطع شوط طويل. وما زال وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يكتسي أهمية قصوى في الوقت الراهن، ولكن يتعين دعم الحكومة وتشجيعها على اتخاذ خطوات سريعة لبناء القدرات الأمنية للشرطة والجيش فيها ليتسنى لبعثة الأمم المتحدة إنجاز ولايتها في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفيرة رايس على إحاطتها الإعلامية التي أثارت، من جملة أمور أخرى، مشاعر الحسد لدى من لم يتمكن منا من المشاركة في البعثة.

أود باسم المجلس أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، التي قادها باقتدار السفراء روغوندا وساورز وريبير ورايس،

على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة نيابة عن المجلس.

على الرغم من عدم وجود أسماء في قائمة المتكلمين، أرى أن السفير أوربينا يصر على حقه في أخذ الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): كما ورد في المشاورات غير الرسمية للمجلس، أود أن أدلي ببيان موجز.

إن وجود معايير غير مكتوبة ما زال تفسيرها يخضع لتقدير الأمانة العامة لا يسهم في إنتاجية مجلس الأمن أو سير عمله بنظام. ولا يخفى على أي عضو في المنظمة ما قامت به كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا – ما يسمى بمجموعة الخمسة الصغار – من عمل لتحسين مجلس الأمن وأساليب عمله. إن الظروف التي حملتني على الكلام في هذه الجلسة تتعلق بأساليب العمل والشفافية في القرارات التي تؤثر على سير أعمال المجلس، وعلى وجه الخصوص، المساواة القانونية بين حقوق الدول الأعضاء في المجلس والالتزامات المترتبة عليها.

أما فيما يتعلق ببعثة المجلس الأخيرة إلى أربعة بلدان أفريقية، فأود أن أعلق بإيجاز على حالتين نرى أنه يجب تغييرهما. الحالة الأولى وتتعلق بحق كل وفد من الوفود في الحصول على الخبرة التي يراها ضرورية للقيام بعمله في المجلس على نحو أفضل. والثانية تتعلق بعملية التفاوض على اختصاصات البعثة. وفي الحالتين كلتيهما، يؤسفني أن أقول إن هناك معايير مزدوجة تجاه أعضاء المجلس: الدول دائمة العضوية من جهة والأعضاء المنتخبين من جهة أخرى.

وسأصف بإيجاز الظروف التي أدت إلى هذا الاستنتاج. ومع المراعاة للإشعار المسبق، بيّن وفد بلادي للأمانة العامة اهتمامه في اصطحاب خبير في البعثة، مع تحمل كافة النفقات. في البداية ردت الأمانة العامة بأنه لا يمكن الموافقة على هذا الطلب لأن وجود خبراء من شأنه أن يقلل من المساحة المخصصة لأعضاء الصحافة. إننا نعتبر هذه الحجة غير مقبولة. الغرض الأساسي من بعثات المجلس هو الإسهام في عمل المجلس، والوفد هو الذي يكفل جودة عمل المجلس، وليس الصحافة.

وفي حالة ثانية، رفض أيضا نفس الموظف إشراك خبيرنا وخبراء وفدين آخرين على الأقل أرادا اصطحاب خبراء، مستندا إلى قاعدة غير مكتوبة يحق بموجبها لرؤساء وفود كل من البلدان التي تمت زيارتها فقط استقدام خبراء وعليهم، بالطبع، تغطية التكاليف.

وفي ضوء السبب الذي طرح في الرد الثاني، وافق وفدي والوفدان الآخران المعنيان على عدم اصطحاب خبرائنا. رغم ذلك، ولدهشتنا، تمكنا خلال المهمة إلى أفريقيا أن نلاحظ وجود ضباط أمن لوفد معين. وكي لا يحدث سوء تفاهم ونقاش لا داعي له، أود أن أقول إن وفدي يتفهم حاجة بعض الوفود إلى اصطحاب موظفي أمن خلال بعثات المجلس. ونحن لا نتفهم تلك الضرورة فحسب، بل ونؤيد ضم رجال الأمن هؤلاء إلى المجموعة المسافرة. ونحن نتفهم أيضا الحاجة إلى مرافقة مسؤولي وسائط الإعلام لنا. ما لا نفهمه هو استبعاد خبراء من بعثات تعمل في المجلس. ما نراه غير مقبول هو رفض إفساح المجال للخبراء بينما لا يبدو أن هناك قيودا واضحة على أفراد الأمن والصحفيين، بل والأسوأ من ذلك أنهم يشاركون بموافقة الأمانة العامة. مرة أخرى، فإن الجودة وعمل المجلس تكفله الوفود، وليس أفراد الأمن أو ممثلي الصحافة. يجب وقف كل صور التمييز في هذا الصدد.

والمسألة الثانية التي أود أن أعلق عليها تتصل، مرة أخرى، بالمعايير المزدوجة التي تطبقها الأمانة العامة على

أعضاء المجلس. كما يعرف المجلس، ترأس وفدي البعثة إلى هايتي هذا العام. وتطلب الإعداد لتلك المهمة عملا مكثفا من وفدي، بدعم ثابت من الأمانة العامة، نحن ممتنون له. ونتج عنه عملية شفافة لمفاوضات مبكرة بشأن الاختصاصات، التي وافقت عليها كل الوفود خلال مشاركة عريضة ووقت كاف للنقاش. وفي رأينا، يجب أن يتم الإعداد لكل بعثات المجلس على هذا المنوال.

لكن هذا لم يكن الحال بالنسبة لأفريقيا. بالنسبة لتلك البعثة، اعتُمِدَت بعض الاختصاصات قبل فترة قصيرة جدا من موعد مغادرة البعثة، ورغم أنه جرى في النهاية قبول معظم المقترحات، لم تحظ العملية بالشفافية أو الوقت الضروري للتفكير الذي حظيت به البعثة السابقة عليها.

وبرزت الحالتان اللتان أشرت إليهما لأنه كانت تحكمهما قواعد غير مكتوبة يمكن، تفسيرها بشكل تعسفي، وهو أقل ما يمكن أن يقال. يجب أن يتوقف ذلك. ينبغي أن يعتمد المجلس معايير واضحة توجه كل شيء يتعلق ببعثات المجلس. وبغية المساعدة في عمل المجلس ووضع قواعد موضوعية تمكننا جميعا من الإلمام بالحالة، سيوجه وفدي رسالة إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى حتى يستطيع الفريق وضع مجموعة من المعايير لتعميمها على الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): بصفتي رئيس المجلس، لا بد لي أن ألاحظ التالي. أولا، السفير أوربينا شعر أنه من الضروري أن يفسر بأسلوبه نتائج مناقشة هذه المسألة التي جرت بشكل مقتضب أثناء مشاورات المجلس. وفي ذلك الوقت، وافق السفير أوربينا على ما خَلُصَت إليه من أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من المناقشة استعدادا لبعثات مجلس الأمن المقبلة.

ثانيا، بصفتي رئيس المجلس، أجد لزاما عليّ أن أشير إلى أن الاستعدادات لهذا الاجتماع لم تنطو على فهم بأننا سنناقش مسائل إجرائية من أجل التحضير لبعثات مجلس الأمن في اجتماع رسمي لمجلس الأمن.

ثالثا، بصفتي رئيس مجلس الأمن، وبصفتي الممثل الدائم لعضو دائم العضوية في المجلس، أجدني مضطرا إلى الإعراب عن الأسف، لأن السفير أوربينا سعى في ملاحظاته إلى وضع خط فاصل مصطنع بين أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية وأعضاء مجلس الأمن المنتخبين، وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة، التي نتعاون معها تعاونا وثيقا للغاية في التحضير لبعثات مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.
